تقرير صادر عن لجنة التحقيق العربية حول حريق المسجد الأقصى، تقول فيه أن الحريق ابتدأ في مكانين مختلفين أولهما منبر صلاح الدين داخل المسجد وثانيهما الزاوية الجنوبية الشرقية للمسجد من الخارج *

١٩٦٩/١٠/٧

نشرت لجنة التحقيق المنبثقة عن الهيئة الإسلامية تقريرها أمس حول حادث إحراق المسجد الأقصى المبارك في ٢١–٨–١٩٦٩، وفيما يلي نص التقرير:

بتاريخ ٢١–٨–١٩٦٩، وبعد الانتهاء من عملية إطفاء الحريق في المسجد الأقصى المبارك، اجتمعت الهيئة الإسلامية واتخذت عدة قرارات منها الطلب إلى لجنة فنية من المهندسين والخبراء العرب الكشف على المسجد وتقديم تقرير مبدئي حول كيفية حصول الحادث وتقدير الأضرار التي نجمت عنه، وفي ذات اليوم قامت هذه اللجنة المؤلفة من المهندسين والمهندسين الكهربائيين السادة: إبراهيم الدقاق ومحمد نسيبة ورزق خوري وهشام الخطيب وهشام زلاطيمو بالكشف على المسجد وقدمت تقريرها المبدئي الذي ذكرت فيه:

١– أن الحادث كان حادث حريق مفتعل

٢– أنه لم يتنج بسبب تماس الأسلاك الكهربائية أو بأي شكل عرضي آخر.

٣– أن الآثار المادية تشير من ناحية فنية إلى أن الحريق ابتدأ في مكانين مختلفين أولهما منبر صلاح الدين داخل المسجد وثانيهما الزاوية الجنوبية الشرقية للمسجد من الخارج وقد أشار الفنيون في تقريرهم إلى الدلائل المادية والفنية التي تدعم وجهة نظرهم هذه.

وفي ذات الوقت وردت للهيئة الإسلامية معلومات تشير إلى أن شخصاً اجنبياً، يحمل أوصافاً معينة شوهد من قبل بعض موظفي الأوقاف وهو يدخل المسجد الأقصى قبل نشوب الحريق حاملاً على ظهره حقيبة وفي يديه كاميرا وفلاش، وأن الحريق الذي أصاب منبر صلاح الدين داخل المسجد اكتشف من قبل أحد هؤلاء الموظفين، فور خروج هذا الأجنبي من المسجد. مما ادى إلى الاشتباه به ومطاردته دون جدوى وأن هذا الأجنبي ترك وراءه جرزة كان يحملها على كتفه وقعت منه أثناء هربه.

في ضوء هذه المعلومات الأولية، ونظراً لكثرة الإساءات والتكهنات المتضاربة حول الحادث، طلبت الهيئة الإسلامية من رئيسها سماحة الشيخ حلمي المحتسب، أن يعقد مؤتمراً صحفياً في الساعة الثالثة من بعد ظهر ذات اليوم، أي ٢١–٨–١٩٦٩ لبيان ظروف الحادث، والقرارات التي اتخذتها الهيئة حوله، وقد تم بالفعل عقد هذا المؤتمر، في الوقت والتاريخ المذكورين وحضره عدد كبير من الصحفيين المحليين والأجانب.

استهدف المؤتمر الصحفي، أول ما استهدف إليه، إعلان الهيئة الإسلامية عن رأيها من أن الحادث كان مفتعلاً، وليس عرضياً، قام به شخص أو أشخاص مجهولون وقد أشار رئيس الهيئة في سياق حديثه إلى أوصاف الشخص الذي قيل بأنه شوهد من قبل بعض موظفي الأوقاف داخل المسجد الأقصى قبل الحريق، كما أنه أشار إلى المخالفات والاعتداءات الكثيرة التي تعرضت لها الأماكن الإسلامية المقدسة، أثناء فترة الاحتلال

* **المصدر:** "القدس"، ١٩٦٩/١٠/٧، ص ١.

والشكاوى العديدة التي تقدمت بصددها الهيئة الإسلامية، إلى السلطات الإسرائيلية، دون أن تتلقى حولها أي رد، أو تتخذ بشأنها إي إجراء.

وهكذا فقد كان موقف الهيئة الإسلامية من حادث حريق المسجد الأقصى، على بشاعة الجريمة، وعمق أثرها في نفوس المسلمين، وغير المسلمين موقفاً يتمشى مع المسئولية والموضوعية والنزاهة في حين كانت وسائل النشر الإسرائيلية، تنشر روايات غير مدعمة بأي دليل تنفي فيها افتعال الحادث وتوعزه إلى تماس الأسلاك الكهربائية وفي حين نشر على لسان أحد الوزراء الإسرائيليين المسئولين قوله بأن الحادث قد يكون حادثاً استفزازياً مصدره العرب أنفسهم.

وتمشياً مع رغبة الهيئة الإسلامية في وجوب التوصل إلى الحقيقة فقد قررت، عدم وضع أية عراقيل في سبيل التحقيقات الجنائية التي قد تجريها السلطات الإسرائيلية لمعرفة الفاعل أو الفاعلين، وعملاً بهذا المبدأ فإن كافة المعلومات والأدلة المادية المتوفرة لدى موظفي دائرة الأوقاف الإسلامية، وضعت تحت تصرف الشرطة الإسرائيلية، وكان لهذه الأدلة الفضل الكبير في تمكين السلطات المذكورة من إلقاء القبض على المدعو مايكل روهين، وتقديمه للمحاكمة بتهمة إحراق المسجد الأقصى.

كذلك تمشياً مع هذه الرغبة فقد انتدبت الهيئة الإسلامية ثلاثة من أعضائها وهم السادة أنور الخطيب وسعيد علاء الدين وأنور نسيبة للتحقيق في الحادث. ثم عدل هذا القرار، بحيث أنيطت مهمة التحقيق بخمسة من القضاة العرب المقمين في القدس العربية والضفة الغربية، غير أن هؤلاء القضاة استنكفوا معذورين لعدم توفر إمكانات التحقيق الشامل من قبلهم في ظروف الاحتلال الشاذ مما اضطر الهيئة الإسلامية إلى إعادة الموضوع إلى اللجنة الثلاثية المنوه عنها أعلاه، لمتابعة التحقيق وإصدار تقرير بصدد الحادث.

إن الهيئة الإسلامية ومعها اللجنة الثلاثية [كلمة غير مقروءة] المحاذير التي أشار إليها القضاة العرب المحترمون، حينما استنكفوا عن السير في التحقيق ولهذا فإن من جملة القرارات الأولى التي اتخذتها الهيئة الإسلامية في اجتماعها الأول بتاريخ الحريق قرار يقضي بالمطالبة بتعيين لجنة دولية لإجراء تحقيق شامل حول هذا الحادث المؤلم والظروف والملابسات التي أحاطت به، تقديراً منها إلى أن الكفاءة الممتازة والحياد التام، والموضوعية المطلقة، والمقدرة الغير مكبلة على استقصاء كافة الحقائق ووضعها عارية على مشرحة التحليل والاستنتاج، هي الصفات الأساسية التي بدونها يصعب أن تتوفر الطمأنينة لنتائج أي تحقيق يقوم حول موضوع بالغ الخطورة كموضوع حريق المسجد الأقصى.

في هذه الأثناء وبتاريخ ٢٢-٨-١٩٦٩، أي في ثاني يوم الحادث وقبل أن يذاع نبأ إلقاء القبض على المتهم مايكل روهين، أصدرت الحكومة الإسرائيلية أمراً يقضي بوجوب إجراء التحقيق في الحادث، على اعتبار أنه حادث (ذو أهمية عامة وبالغة الخطورة) بالمعنى المقصود في المادة الأولى من قانون لجان التحقيق لسنة ١٩٦٨. وقد عين رئيس محكمة الاستئناف الإسرائيلية لجنة تحقيق مكونة من خمسة أعضاء برئاسة أحد أعضاء محكمة الاستئناف نفسها، للقيام بهذه المهمة ونشر أمر التحقيق وتعيين اللجنة في الجريدة الرسمية الإسرائيلية رقم ١٥٤٥ تاريخ ٢٢-٨-١٩٦٩.

لقد جاء قرار تعيين أعضاء لجنة وتعيين صلاحياتهم وفقاً لقانون لجان التحقيق الإسرائيلي لسنة ١٩٦٨ مغايراً لما كانت تتوخاه أو تقبل به الهيئة الإسلامية، ولهذا، ومنذ البداية أبدت الهيئة المذكورة تحفظها نحو هذه اللجنة وعدم ارتباطها بأي قرار قد يصدر عنها. وبالفعل وحينما وجهت اللجنة الدعوة إلى رئيس الهيئة وأحد اعضائها ومأمور الأوقاف الإسلامية في القدس للإدلاء بشهاداتهم أمامها، امتنعوا عن الحضور

لعدم قبولهم بصلاحيتها أو حقها في التحقيق في هذا الحادث، مع أن رئيس الهيئة الإسلامية ومأمور الأوقاف الإسلامية كانا قد وضعا كافة المعلومات المتوفرة لديهما حول موضوع الحريق، والأسلوب المتبع عادة في إدارة الأماكن الإسلامية المقدسة والاعتداءات التي وقعت عليها والاحتجاجات التي قدمت بصددها تحت تصرف الشرطة لمساعدتها في التوصل إلى الحقيقة وقد ظهر من قرار لجنة التحقيق بأن هذه المعلومات شأنها في ذلك شأن باقي المعلومات التي توفرت لدى السلطات حول الحادث. وقد وضعت أمام اللجنة، وكان بإمكانها أن تستند إليها في تقريرها لإعطاء صورة أوضح عن ملابسات الحادث الأمر الذي لم تقم به اللجنة.

بتاريخ ١٩-٩-٦٩ وضعت لجنة التحقيق تقريرها تم نشر هذا التقرير ونحن إذ نجيز لأنفسنا معالجته إنما نستند في ذلك إلى الترجمتين العربية والإنجليزية. وقد نشرت صحيفة الجروزالم بوست النص الإنجليزي الكامل للتقرير بتاريخ ٢٥-٩-٦٩.

بيدو أن التقرير قد استهدف أربعة أمور رئيسية وهي:

١- توجيه اللوم إلى بعض موظفي دائرة الأوقاف الإسلامية الذي أدى إهمالهم و/أو خيانتهم للأمانة إلى تمكين الجاني من القيام بجنايته.

٢- أنه باستثناء الاستيلاء على مفتاح باب المغاربة والإشراف على هذا المدخل لساحة الحرم الشريف، فإن السلطات الإسرائيلية لم تتعرض لأسلوب الإشراف على الساحة المذكورة التي استمرت تحت إشراف دائرة الأوقاف الإسلامية، كما كان عليه الحال منذ قديم الزمن.

٣- أن رجال الإطفاء قاموا بواجبهم خير قيام، رغم تدخل الجمهور وعرقلته لأعمالهم، إما بحسن نية ورغبة في المساعدة، أو في بعض الحالات بسوء نية مع أن التقرير أشار أيضاً إلى بعض المواقف المحمودة لبعض فئات الجمهور.

٤- أن تصرف الشرطة كان تصرفاً صحيحاً وحكيماً

لقد كنا نشعر بكثير من التردد على الرغم من استماعنا إلى بعض الإفادات واطلاعنا على بعض المعلومات ومن ضمنها ملف الإفادات أمام لجنة التحقيق، حول وضع تقرير وفقاً لقرار الهيئة الإسلامية خاصة لوجود قضية جنائية وعقيدتنا بأن التحقيق في هذه الجريمة لم يكن حتى الآن بالاتساع والعمق الذي كنا نرجوه لأسباب وظروف ليست لنا أية سيطرة عليها، غير أن نشر تقرير لجنة التحقيق، على الشكل الذي تم فيه، وتوجيه تهمة الإهمال إلى بعض موظفي الأوقاف وتقريظ تصرف رجال الإطفاء والشرطة ورفع المسئولية عن السلطات الإسرائيلية كل هذه الاعتبارات جعلت من واجبنا أن نبدي وجهة نظرنا المبدئية حول هذا الحادث في ضوء المعلومات المتوفرة لدينا حتى الآن. ونص تقرير اللجنة محتفظين لأنفسنا بالحق في تقديم تقرير أوفى، بعد انتهاء المحاكمة الحالية، وبعد الحصول على المزيد من المعلومات.

إن أول ما يلفت النظر في تقرير اللجنة، قولها إن السلطات الإسرائيلية لم تكن تعلم حينما أمرت بإجراء التحقيق أن أصابع الاتهام كانت موجهة إلى شخص معين وكانت فكرة التحقيق على ما يبدو تستهدف إلقاء الضوء على الروايات والنظريات المختلفة التي أشيعت آنذاك حول الحادث ومنها تماس الأسلاك الكهربائية وغير ذلك.

ولهذا كان إلقاء القبض على مايكل روهين، بفضل المعلومات التي زودها للسلطات الإسرائيلية موظفو دائرة الأوقاف أنفسهم، كان هذا الحادث مفاجئاً للجنة، وضعها في حيرة كما تقول في تقريرها، حول كيفية التصرف إزاء الموضوع وهي لهذا السبب قررت الامتناع عن تقرير ما إذا كان المتهم مايكل روهين هو الذي

تسبب فعلاً بالحريق ، وما هي دوافعه وظروفه السابقة، وامتنعت كذلك عن دعوته للمناقشة، مع أن أقواله أمامها، كما قالت لا تقبل كبينة في أي إجراء قضائي آخر عملاً بالمادة ١٢ من قانون لجان التحقيق لسنة ١٩٦٨، ومع هذا فقد رأت اللجنة من المناسب أن توجه تهمة الاهمال و/أو خيانة الأمانة إلى موظفي الأوقاف لأنهم سمحو لهذا الشخص بالذات بدخول ساحة الحرم والمسجد الأقصى، خلافاً للانظمة المرعية، وبهذا مكنوه من ارتكاب جريمته، أي أنها امتنعت عن محاكمته قولاً وبتوجيه اللوم إلى موظفي الأوقاف إدانته فعلاً دون أن تناقش الدافع والملابسات الأخرى.

والتناقض في هذا الموقف واضح فإذا كانت لجنة التحقيق لا تجيز لنفسها – ويحق – أن تحاكم مايكل روهين، فإنه لا يجوز لها بذات الوقت أن توجه تهمة الإهمال و/أو خيانة الأمانة إلى غيره حول نفس الجريمة وكان عليها في هذه الحالة أن تمتنع عن توجيه أية تهمة إلى الآخرين، إلى أن يثبت أمام القضاء أن روهين بالفعل هو الجاني، أم هل الغاية من التقرير هو ببساطة إبعاد المسئولية عن جهة، وتوجيهها إلى جهة أخرى؟.

ويضاف إلى هذا وكذلك استناداً إلى الوقائع التي توصلت إليها لجنة التحقيق نفسها، وبصرف النظر عن نوع البينة التي استندت إليها وقيمتها، فإن تهمة الإهمال و/أو خيانة الأمانة التي أسندت إلى السيد محمد مصطفى الحلواني موظف دائرة الأوقاف الإسلامية والمسئول عن أحذية زائري المسجد الأقصى، تكمن في أنه لم يعترض على دخول المتهم مايكل روهين، إلى داخل المسجد الأقصى، قبل الساعة المحددة لزيارة الزوار من غير المسلمين وهو يحمل حقيبة على ظهره وكاميرا وفلاش في يده. وذلك خلافاً للتعليمات المرعية لزيارات الأجانب فلو فرضنا صحة هذه الأقوال وأن المتهم مايكل روهين هو الجاني فعلاً، وأنه دخل إلى المسجد نتيجة إهمال و/أو خيانة الأمانة مع السيد الحلواني، ألم يكن من واجب لجنة الحقيق أن تتمعن في مدلول الوقت الذي تمت فيه الجريمة وهو حوالي الساعة السابعة صباحاً، وعلاقة هذا المدلول بوجود السيد الحلواني قرب المسجد الأقصى في ذلك الوقت.

إن هنالك حدوداً، كما هو معلوم لمسئولية الوظف، ومسئولية صاحب العمل ترتبط بنوع الوظيفة وأوقات العمل، فالموظف لا يعتبر موظفاً خارج هذه الحدود. وكذلك صاحب العمل لا يعتبر مسئولاً عن موظف له إلا في نطاقها، ولهذا وفي ضوء ما قررته لجنة التحقيق من أن وظيفة المدعو محمد مصطفى الحلواني تنحصر في الاهتمام بالأحذية، وأن الحادث حصل حوالي الساعة السابعة صباحاً، أي قبل الوقت المحدد لزيارة الأجانب بساعة حسب تقرير لجنة التحقيق وقبل موعد صلاة الظهر للمسلمين بأربعة ساعات وأن السيد الحلواني يرتبط بحكم وظيفته بالأوقات المذكورة أعلاه، حيث تنشأ الحاجة لرعاية أحذية المصلين أو الزوار حينما يخلعونها لدخول المسجد، فإن حضوره إلى الحرم في وقت مبكر في يوم الحادث على الشكل الذي قررته لجنة التحقيق لم يكن بالتالي ضمن حدود وظيفته. ولا يجوز أن تحمل دائرة الأوقاف مسئولية تصرفاته، لأن إهماله، إن صح، يكون خارج أوقات عمله وفي ظروف لا علاقة لها به، كما الحاج رسول الأفغاني الطاعن في السن الذي ترك باب المسجد قبل حضور أحد السدنة المسئولين لقضاء حاجة جسمانية كما وجدت لجنة التحقيق وبعد أن طلب إلى الحلواني أن يهتم بالباب في غيابه إنما يكون قد فعل ذلك مدفوعاً بحكم الضرورة أصلاً ولا تقع عليه أو على صاحب العمل مسئولية أخرى.

إن لجنة التحقيق لم تعين الباب الذي دخل منه الجاني مع أنها أكدت عدم دخوله من باب المغاربة الأمر الذي يجعلنا نميل إلى الاعتقاد بأن لجنة التحقيق كانت تستهدف إعفاء جهة معينة من المسئولية، وبغرض دخول الجاني من باب آخر فإن اللجنة قد وجدت أنه منذ الاحتلال يجوز السماح للزوار الأجانب بالدخول إلى

ساحة الحرم قبل الساعة الثامنة (وذلك لأن السلطات الإسرائيلية تفتح باب المغاربة في الساعة السابعة صباحاً، وبالتالي لا يكون من الممكن منع الزوار عن ساحة الحرم بعد ذلك الوقت) الأمر الذي لا يوقع على أي من البوابين أو دائرة الأوقاف المسئولية عنهم أية مسئولية في هذه الظروف.

يضاف إلى هذا أنه يمكن الدخول إلى سطح المسجد الأقصى عبر المدرسة التنكيزية التي تسيطر عليها السلطات الإسرائيلية وكذلك الزاوية الفخرية بعد هدمها من قبل السلطات المذكورة دون الحاجة إلى استعمال أي باب من الأبواب الرئيسية التي يحرسها موظفو الأوقاف الإسلامية.

أمّا القول بأن السلطات الإسرائيلية لم تتعرض للإجراءات الحراسية المتعلقة بالحرم الشريف (باستثناء استيلائها على باب المغاربة) فهو قول فيه بعض التناقض وينقصه كثير من الدقة، فمجرد استيلاء السلطات الإسرائيلية على باب المغاربة والزاوية الفخرية والمدرسة التنكيزية قد حرم دائرة الأوقاف من الإشراف الكامل على ساحة الحرم الشريف يضاف إلى هذا أن إقدام السلطات الاحتلال على ضم القدس ضد رغبة أهلها وضد القوانين والأعراف الدولية وقرارات هيئة الأمم ومجلس الأمن والاعتداء على موظفي الأوقاف الإسلامية العاملين في المسجد الأقصى، وذلك بضرب وتهديد بعضهم وسجن البعض الآخر لإرغامهم على إدخال بعض الزوار الأجانب عنوة إلى داخل الحرم الشريف، كما هو واضح في الشكاوى الخطية التي ربت على السبعين شكوى. تلك الشكاوى التي رفعت إلى سلطات الاحتلال المسئولة في مناسبات عديدة من قبل الهيئة الإسلامية، والتي أشار إليها في إفادته مأمور أوقاف القدس قلل من أهمية ما تبقى لدائرة الأوقاف الإسلامية من إشراف ناقص على ساحة الحرم الشريف. كما أن سلطة الاحتلال بوصفها لا تستطيع أن تتنصل من مسئوليتها الأمنية العامة، ذلك أن حراس الأوقاف الإسلامية، لا يملكون أية صفة أو صلاحية أمنية واستعمال كلمة – حارس – بالنسبة لموظفي الأوقاف، بمعناه الأمني هو استعمال خاطئ إذ إن سدانة الحرم الشريف تعني القيام بشرف خدمته وهو عمل شبه وراثي وديني، كما هو معلوم. أما باقي الموظفين فمنهم البواب ومنهم ناظر الأحذية ومنهم الجنائني ومنهم المراقب، وكلهم ينحصر عملهم بالقيام بخدمات مختلفة للمحافظة على قدسية الحرم الشريف وليس من بينهم من يمكن أن يقال عنه بأنه يقوم بعمل حارس بالمعنى الأمني المتعارف عليه.

وبهذه المناسبة، وعلى الرغم من تصريح رئيسة الوزراء الإسرائيلية، ووزير دفاعها وغيرهما من المسئولين في يوم الحادث وبعده عن أسفهم العميق للعمل الإجرامي الذي يعتبر صفعة للتراث الإنساني الحضاري، وهو بالفعل كذلك، وأبدت السلطات الإسرائيلية استعدادها لتقديم كل مساعدة لإعادة بناء المسجد الأقصى المبارك، فإننا لا يسعنا إلا أن نسجل كذلك ما صرح به بعض المسئولين وغير المسئولين من إسرائيليين ويهود غير إسرائيليين في السنتين الأخيرتين تجاه الأماكن الإسلامية المقدسة ابتداء بمحاولة كبير حاخامي الجيش الإسرائيلي جورين بإقامة الطقوس الدينية داخل الحرم الشريف بعد انتهاء الحرب. ومروراً بالاستيلاء على مفتاح باب المغاربة – الذي لم يكن مغلقاً قبل الاحتلال كما ورد خطأ في تقرير اللجنة – [كلمة غير مقروءة] والاعتداءات المتكررة على الأوقاف والمساجد والزوايا والمدارس الإسلامية المجاورة للحرم الشريف، والتي تشكل جزءاً منه، وهدم قسم منها والاستيلاء عنوه على القسم الآخر. كل ذلك بغية المزيد من الكشف عن الحائط الغربي وإقامة كنيس تحت أحدها وهي المدرسة التنكيزية، ثم إجراء الحفريات من حول الحرم الشريف وقرب أساساته وتظاهر بعض أعضاء منظمة البيطار اليهود داخل ساحة الحرم الشريف تظاهراً عسكرياً قبل الحريق بأيام قلائل وما نشرته مؤخراً جريدة (معاريف) نقلاً عن السلطات الدينية المسئولة حول المسجد الأقصى وأخيرا وليس آخراً تصريحات وزير الأديان نفسه المتكررة وإشارته قبل أيام إلى إقامة كنيس

تحت الزاوية التنكيزية وكشفه عن أن هدم الزاوية الفخرية التاريخية، لم يكن بقصد إزالة بناء خطر، وانما كان عملاً خطط له منذ القدم ولم يقصد به إلا المزيد من الكشف عن الحائط الغربي.

إن هذه الاعمال مجتمعة تفسر قلق العرب والمسلمين العميق على سلامة مقدساتهم في ظل الاحتلال الإسرائيلي وبخلق أجواء مسممة، تسهل على المتطرفين كمايكل روهين إن صح أنه هو الجاني أو أحد الجناة وغير مايكل روهين استغلالها وتفسر مطالبة الدول العربية والإسلامية بضرورة انسحاب اسرائيل من القدس العربية تمشياً مع قرارات مجلس الامن.

في مضمون هذه الظروف وهذه المسئولية، نجد أن قول لجنة التحقيق أن الحرم الشريف أو ما ادعته (بجبل البيت) مقدس لدى الثلاث ديانات السماوية، في حد ذاته مدعاه لإثارة مخاوف المسلمين. فالمسلمون يقدسون المسجد الأقصى الذي ورد ذكره في القرآن الكريم ويحترمون كافة الأماكن الدينية عملاً بقوله تعالى (ومن أظلم ممن منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه وسعى في خرابها، أولئك كان لهم أن يدخلوها إلا خائفين لهم في الدنيا خزي وله في الآخرة عذاب اليم).

هذا بالنسبة للمسلمين، أما بالنسبة للمسيحيين واليهود، فإننا لا نجيز لأنفسنا أن نبحث ما يمكن أن يكون له مساس بمشاعرهم الدينية. غير أنه إذا جاز لنا ذلك فإننا نسجل بكثير من الارتياح الاتجاه المسيحي الجديد الذي يحاول التقريب بين الكنائس المختلفة وأن يوجد التفاهم والمحبة والاحترام المتبادل فيما بينها وبين الديانات السماوية الأخرى تمشياً مع المبادئ الإنسانية السامية التي أشرنا إليها آنفاً وهو اتجاه نبيل حقاً.

أما بالنسبة لليهود، فإنهم يقدسون الموقع لا رعاية لحرمة البيت الله القائم عليه، وإنما أملا بزوال هذا البيت وإقامة بيت آخر على أنقاضه وفي هذا تكمن عدم قناعتنا من أن تقرير لجنة التحقيق أوفى حادث حريق المسجد الأقصى ودوافع الجريمة حقهما في العناية الشاملة.

وبهذه المناسبة، نحن لا نفهم لماذا امتنعت اللجنة عن تقرير واقعة رئيسية بشكل صريح على الرغم من استماعها إلى بينة حولها وهي فيما إذا كان الحريق الذي نشب في منبر صلاح الدين هو وحده الذي أدى إلى حريق المسجد، أم أن هناك حريقاً آخر نشب في الزاوية الجنوبية الشرقية من المسجد. كما قرر الخبراء العرب، والتي كانت إفادة أحدهم لدى الشرطة، وكان بإمكان لجنة التحقيق الاطلاع عليها، وكما نشرت جريدة الجروسالم بوست في عدديها الصادرين بتاريخ ٢٥ و٢٧–٨–١٩٦٩ نقلاً عن روايتها الأخيرة عن تشخيص الحادث من قبل روهين نفسه، فهل صحيح أن روهين نفسة هو الذي بدء الحريقين كما زعم؟ أم هل كان هناك جناة آخرون؟ بالاشتراك معه أو بدون ذلك واقتصر دور روهين على تركيز الاهتمام حوله وتحويله عن الآخرين؟ وهل لإقامته في قرية تعاونية إسرائيلية (موشاف) لعدة أشهر وتصرفاته التي تنم عن رخاء لا يتفق مع المهنة التي وصفت بأنه يحملها، وأخيرا تنصل كنسية الله في صحة انتمائه إلى عضويتها فهل كل هذه الاعتبارات التي كان بإمكان اللجنة أن تحقق بها أي مدلول. وما هو هذا المدلول؟ إن عدم قيام اللجنة بهذا التحقيق يترك في أذهاننا علامة استفهام كبيرة حول قيمة تقريرها.

لقد تطرقت اللجنة إلى ظروف الإطفاء وتصرفات الجمهور والشرطة، ونحن لا نريد أن نتعرض إلى هذه الأمور غير أننا نجد استناداً إلى ما سمعناه ورأيناه أن هياج الجمهور كان طبيعياً ومتوقعاً واشتراكه في السيطرة على الحريق وحصر مفعوله أكيد وفعال وأن الحاج جودة الأنصاري الطاعن في السن لم يحاول في غمرة انفعاله استعمال أدوات الإطفاء، مع أنه لم يسأل من قبل اللجنة فيما إذا كان يجيد استعمالها، وأن محمد

مصطفى الحلواني كان مهتماً آنذاك في محاولة للقبض على المتهم، وإخبار الشرطة بالحادث، وأنه لم يطلب من سماحة المفتي بأن يمنع الجمهور من عرقلة أعمال رجال المطافي، كما جاء في تقرير اللجنة وإنما طلب إليه العقيد بارئيلي بأن يخرج من الزاوية الغربية الجنوبية من الأقصى وأنه لم يعر ذلك الطلب اهتمامه لبعد ذلك المكان عن موقع الحريق وأعمال الإطفاء وأنه على كل حال وعلى الرغم من هذه التهمة الخطيرة التي وجهت إلى سماحته فإن اللجنة لم تطلب منه كما طلبت من الحلواني بأن يمارس حقه في الدفاع عن نفسه إزاء هذه التهمة عملاً بأحكام المادة ١٥، من قانون لجان التحقيق لسنة ١٩٢٢.

أما بالنسبة لانقطاع المياه عن ساحة الحرم الشريف، فقد سمعنا روايات كثيرة تختلف عن الرواية التي أوردها رجال المطافئ أمام اللجنة وهي تشير إلى أن المياه قطعت في صباح الحادث عن كامل حي باب السلسلة المؤدي إلى الحرم الشريف لفترة من الزمن وتعليقنا الوحيد على هذه الروايات هو أنها تستأهل المتابعة والتدقيق.

لهذه الأسباب فإننا مع رفضنا لاستنتاجات لجنة التحقيق نكرر طلب الهيئة الإسلامية بإجراء تحقيق حيادي في هذا الموضوع من قبل لجنة دولية.

القدس في ٦-١٠-١٩٦٩

لجنة التحقيق الثلاثية

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbrt@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثيقة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx